



**تفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من
الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية الهدرجة
في بورصة عمان**

إعداد

أ.د. مصطفى عطيه الغندور

أستاذ المحاسبة المتفرغ

كلية التجارة – جامعة المنصورة

أ.د. صبري عبد الحميد السجيني

أستاذ المحاسبة المتفرغ

كلية التجارة – جامعة المنصورة

الباحث / جهال حسين الزعبي

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) - العدد (١٣) - أبريل ٢٠٢٥

<https://www.rijs.org/>

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

تفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

إعداد

أ.د/صبري عبدالحמיד السجيني

أ.د. مصطفى عطيه الغندور

أستاذ المحاسبة المتفرغ

أستاذ المحاسبة المتفرغ

كلية التجارة - جامعة المنصورة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

الباحث / جمال حسين الزعبي

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى

التوصل لإطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية

المراجع في الحد من الممارسات الإحتيالية، وذلك من خلال

التطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

وتقتصر على الشركات الصناعية المدرجة فقط، حيث تم استثناء القطاع المالي والخدمي لإختلاف طبيعة هذه الشركات والأنظمة والتشريعات الخاصة بها في الفترة الزمنية للدراسة تكون من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وقد اعتمدت الدراسة على اختبارات التوزيع الطبيعي، والاحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiregression Analysis)، مع الاستناد الى قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس الجودة الاحصائية للنموذج

وقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير عكسي لخصائص (دور) لجان المراجعة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة الدرجة الكلية على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي وخصائص لجنة المراجعة على الممارسات

الاحتيالية للمحاسبة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة الدرجة الكلية على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة ، كما توصلت الدراسة الى وجود تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي وخصائص لجنة المراجعة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة .

مقدمة ومشكلة الدراسة

شهد الاقتصاد الأردني نمواً متسارعاً في العقود الأخيرة مدفوعاً بنمو القطاع الصناعي والذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث أنه يسهم بشكل مباشر بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، ولتعزيز النمو الاقتصادي فلا بد من ضمان وجود نظام معلومات يمكن ان يعتمد عليه، الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه المعلومات مفيدة وعلى مستوى من الملاءمة والموثوقية بما يسهل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة للأطراف ذات العلاقة، ومن هذا المنطلق لا بد من وجود آليات داخلية وخارجية تضمن تدفق المعلومات وخلوها من الأخطاء الجوهرية مثل وجود لجنة مراجعة فعالة ومراجع حسابات مستقل (وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ٢٠١٨) (خليفاتي، ٢٠١٦).

تقدم المحاسبة والمراجعة دوراً حيوياً في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة وكافية من شأنها مساعدة الاطراف ذات العلاقة في اتخاذ قرارات رشيدة، ويتطلب ذلك أن تكون هذه القوائم ملائمة وممثلة بشكل صادق للأحداث الاقتصادية بحسب متطلبات الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية، وبالتالي فإن القوائم المالية التي لا تكون ملائمة او غير ممثلة بشكل صادق ستؤثر على عملية اتخاذ القرار أو تؤدي الى اتخاذ قرارات غير رشيدة (Barker and Teixeira, 2018).

وقد تقوم الشركات بممارسة التضليل في القوائم المالية لعدة دوافع منها ما هو شخصي مثل الحصول على مكافآت أو مزايا من الشركة أو قد تقوم الشركة نفسها بتخفيض الأرباح لتجنب دفع ضرائب عالية أو قد تقوم بزيادة الأرباح للتأثير على صورة الشركة بشكل إيجابي وبالتالي التأثير على سعر السهم في البورصة، ولذلك لا بد من وجود أدوات للسيطرة على تصرفات الإدارة والتأكد من أنها تعمل لمصلحة الشركة ولتعظيم الربح وليس لتعظيم المنافع الشخصية (Sebastian, 2024).

ومن هنا يأتي دور لجان المراجعة والمراجع الخارجي في التحقق من امتثال الشركة للمتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة والمراجعة لضمان خلو القوائم المالية من الممارسات الإحتيالية من خلال بذل العناية المهنية اللازمة بما يقلل من احتمالية إصدار قوائم مالية مضللة وبالتالي احتمالية تضليل مستخدمي القوائم المالية والتعرض لتبعات ومخاطر قانونية، وبالتالي فإن إصدار قوائم مالية توفر معلومات دقيقة وموثوقة تساعد مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات رشيدة بشأن استراتيجيات الأعمال

والاستثمار، ويتوجب على الجهات الرقابية مثل لجان المراجعة والمراجع الخارجي التأكد من امتثال الإدارة للمتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة الدولية (Nikmah & Arjoen, 2023).

ومن هنا فإن تفعيل لجان المراجعة واستقلالية المراجع تعمل على زيادة جودة القوائم المالية والحد من الممارسات الاحتيالية في الشركات، حيث يجب أن تتوفر في لجان المراجعة خصائص تتعلق بخبرة الأعضاء وتخصصاتهم وعددهم من جهة وعدد الاجتماعات الكافية لممارسة الدور الرقابي من جهة أخرى.

وفيما يخص المراجع الخارجي، لا بد أن يقوم بعمله دون تأثيرات على موضوعية قراره، بحيث يكون مستقلاً عن الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها وأن لا يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، وعلاوة على ذلك لا تكون الأتعاب سواء أتعاب المراجعة أو أتعاب الاستشارات عاملاً مهماً بالنسبة للمراجع الذي قد يؤثر على موضوعية قراره، لذا فإن عملية اختيار المراجع يجب أن تراعي هذه العوامل ليتمكن المراجع من القيام بدوره الرقابي الذي يقوم به كوكيل عن المساهمين في الشركة (Ginanjar, 2023).

لذلك سوف تقوم هذه الدراسة بتقديم إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

السؤال الأول: هل هناك دور للجان المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان؟

وينبثق منه الأسئلة الفرعية التالية:

أ- هل هناك دور لحجم لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان؟

ب- هل هناك دور لاستقلالية لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان؟

ج - هل هناك دور لعدد اجتماعات لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان؟

د- هل هناك دور لخبرات أعضاء لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان؟

السؤال الثاني: هل هناك دور لاستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان؟

وينبثق منه الاسئلة الفرعية التالية:

أ- هل هناك دور لحجم شركة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان ؟

ب- هل هناك دور لأتعباب المراجع للخدمات الاستشارية في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان ؟

ت- هل هناك دور للدرجة الكلية لاستقلالية المراجع الخارجي في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان ؟

السؤال الثالث: ما هو الإطار المقترح لتفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Salehi & Shirazi, 2016) إلى فحص علاقة خصائص لجنة المراجعة بجودة التقارير المالية والإفصاح حيث تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل عينة من ١٠٠ شركة مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال ٢٠١٣-٢٠١٤ وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين خصائص لجنة المراجعة الأخرى وجودة التقارير المالية باستثناء استقلالية لجنة المراجعة، والتي ترتبط بشكل إيجابي بجودة التقارير المالية، وبأن يكون أعضاء لجان المراجعة من ذوي الخبرة المالية، كم أشارت الدراسة إلى أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة التي تم عقدها خلال السنة المالية يرتبط بشكل إيجابي بجودة الإفصاح، في حين ترتبط خبرة لجنة المراجعة وحجمها بشكل إيجابي بالإفصاح المالي.

بينما تناولت دراسة (Saleem, 2019) تحديد أثر خصائص لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك التجارية الأردنية، يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية للبنوك وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير كبير لخصائص لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ باستثناء متغير واحد هو حجم لجنة المراجعة، والذي لم يكن له اثر معنوي. وبضرورة التركيز على استقلالية عضو لجنة المراجعة.

وتناولت دراسة (يعلاش، ٢٠١٩) تحديد دور لجان المراجعة بالرقابة على جودة التقارير المالية، وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال استبيان وتم توزيعه على المراجعين وأعضاء لجنة المراجعة في الإدارات المركزية للشركات المساهمة والبنوك التجارية في دولة الجزائر وتوصلت هذه الدراسة الى أن العمل الذي

تقوم به لجان المراجعة يساهم بشكل كبير في ضبط جودة التقارير المالية، وإلى استمرار التأكيد على تنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية والتأكيد على عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لأعضائها كي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية، كما تم تحديد ومعرفة مفاهيم الاستقلالية والخبرة الخاصة بأعضاء لجان المراجعة والإلمام بها

أما دراسة (بوسنة، ٢٠٢٠)، معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة بالبورصة في الأردن وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات الصناعية وبشكل أكثر تحديداً يعتبر أعضاء لجنة المراجعة المستقلين الذين يمتلكون خبرة في مجال المالية والمحاسبية الأكثر فعالية في زيادة جودة التقارير المالية كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير معنوي لباقي خصائص لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية.

. بينما ركزت دراسة (Alqaraleh, & Nour, 2020) فحص أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إعداد التقارير المالية السنوية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وقد تم جمع المعلومات من التقارير المالية السنوية المنشورة لـ ١٧٢ شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة ما بين ٢٠١٤ - ٢٠١٦ وتوصلت إلى أن هناك علاقة بين خصائص لجنة المراجعة من حيث (استقلالية لجنة المراجعة وعدد الاجتماعات وحجم لجنة المراجعة) وتوقيت التقارير المالية، بالإضافة إلى ذلك، هناك دور إيجابي للجنة المراجعة للإشراف على إعداد ونشر التقارير المالية.

بينما قدمت دراسة (الخليلي وآخرون، ٢٠٢٢) للتعرف على دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر الثقة بين الشركات وأصحاب المصالح والنتيجة عن تعارض وتضارب المصالح لإنفصال الملكية عن الإدارة وما ترتب عليها من مشكلات، وذلك في ضوء تقارير الاستدامة وما تحتويه من معلومات في تحليل وتفسير عوامل الخطر المرتبطة بانعدام الثقة والمصداقية، وأيضاً التعرف على طبيعة العلاقة بين لجان المراجعة وتقرير الاستدامة ودورها في توكيد الثقة والمصداقية في تلك التقارير، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بإجراء دراسة ميدانية من خلال قائمة استقصاء لاستطلاع آراء عينه من المديرين الماليين والمحاسبين والمدراء التنفيذيين العاملين بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية، إضافة إلى بعض الخبراء والاستشاريين المهنيين من أعضاء هيئة التدريس ومكاتب المراجعة.

أما دراسة (كساب، ٢٠٢٤) هدفت أن العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وجودة المراجعة بالشركات المساهمة السعودية، إذ قامت الدراسة باختبار العلاقة بين الخصائص المختلفة للجنة المراجعة وجودة المراجعة في بيئة الأعمال السعودية، من خلال اختبار العلاقة بين أربع خصائص أساسية للجنة المراجعة

وردت في اللائحة المعدلة لحوكمة الشركات والصادرة عام ٢٠١٧ والتي وردت أيضا في معظم الدراسات السابقة وبين جودة المراجعة.

من جهة أخرى، تناولت دراسة (Witjaksono, 2020) استطلاع تأثير الشك المهني والاستقلالية والكفاءة والخبرة على قدرة المراجعين على اكتشاف الاحتيال. حيث تم اجراء الدراسة على عينة بلغت ٧٤ مستجيباً يعملون كمراجعين في شركات المراجعة في ماليزيا، تم اختيار العينة وكما تم تحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

استكمالاً لهذه الفكرة، سلطت دراسة (Kassem and Turksen, 2021) الضوء على فحص الدور المستقل للمراجع في تعزيز الثقة من خلال قدرته على اكتشاف الاحتيال بإنجلترا، حيث يفوض أصحاب المصلحة السلطة إلى الإدارة لإدارة الأعمال نيابة عنهم، ومع ذلك يواجهون خطر عدم تماثل المعلومات وحوافز الإدارة لممارسة الاحتيال.

أما دراسة (Khaksar & et al, 2022) هدفت إلى اختبار العلاقة بين حجم شركات المراجعة، وتدوير المراجع، والتخصص في الصناعة، وتركيز سوق المراجعة، واستقلالية المراجع، وفترة تأخير تقرير المراجعة مع اكتشاف الاحتيال، وتم اختبار الفرضيات على عينة من ١٨٧ شركة مدرجة في بورصة طهران (١,٣٠٩ ملاحظة) من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨ وذلك باستخدام نماذج الانحدار المتعدد.

وعلى صعيد آخر، ركزت دراسة (خنيش، ٢٠٢٢) إلى تفسير مدى استقلالية المراجع الخارجي من خلال دراسة العوامل المؤثرة على استقلاله على اعتبار أنه معيار من المعايير الشخصية التي يجب أن تتوفر في الشخص القائم بمهمة المراجعة في السودان، من أجل إبداء رأي فني محايد حول مدى مصداقية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والتي تتمثل في الوصول إلى جودة القوائم المالية، والتي بدورها تعطي الصورة الحقيقية على المركز المالي للمؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات، وقد تمحور بهدف معرفة العوامل المؤثرة على استقلال مراجع الحسابات وكيفية التقليل من تأثيرها لتحسين أداء المراجعة المحاسبية والمالية بشكل عام .

وكذلك تناولت دراسة (Noch & et al , 2022) فحص تأثير كفاءة استقلالية المراجع على اكتشاف الاحتيال، كما تحلل هذه الدراسة تأثير كفاءة استقلالية المراجع على اكتشاف الاحتيال إذا تم تعديلها بواسطة الشك المهني، وشملت الدراسة ٥٩ مراجعاً يعملون في مقاطعة جنوب سولاويسي وتوصلت إلى أن كفاءة واستقلالية المراجع تؤثر على اكتشاف الاحتيال، كما تؤثر كفاءة المراجع على اكتشاف الاحتيال إذا تم تعديله بواسطة الشك المهني، بينما تؤثر كفاءة المراجع على اكتشاف الاحتيال إذا تم تعديله بواسطة الشك المهني.

واستهدفت دراسة (عدلان وحمد، ٢٠٢٣) إبراز الجوانب التي يمكن من خلالها التعرف على مفهوم المراجعة ومعايير الاستقلالية، والتعرف على مفهوم وأهمية الأداء المالي، وأثر مدى استقلالية مراجع الحسابات على الأداء المالي في ديوان المراجعة القومي في السودان وأثبتت وجود علاقة بين مراجع الحسابات وإدارة المنشأة يؤثر على استقلاليته وبالتالي على جودة الأداء، كما أن تعيين المراجع بواسطة الجهة ذات الشأن (الجمعية العمومية مثلاً) يعطي قدر عالي من المصداقية والقبول، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في أعمال المراجعة من شأنه أن يرفع من كفاءة الأداء، وأنه يجب الالتزام بالقوانين والتعليمات التي تصدرها الجهة المختصة لأنها تعتبر أحد مقاييس تقويم الأداء.

بينما هدفت دراسة (الفاضل والشمري، ٢٠٢٠) الى التعرف على الإجراءات التي يستخدمها المراجع الخارجي للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية أو الحد منها، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك باستخدام استمارة الاستبيان لعرض رأي عينة البحث في أهم هذه الإجراءات، حيث تعتمد الممارسات المحاسبية على الخبرة والمهارة التي يتمتع بها المحاسبون من خلال استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية من أجل التلاعب بالأرقام المسجلة في القوائم المالية، وفهم المراجع الخارجي لأهمية الإجراءات المستخدمة في تدقيق القوائم المالية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

أما دراسة (Al-Kaabi & Al-Ani, 2020) إلى توضيح أثر العصف الذهني كمفهوم معاصر في اكتشاف مخاطر الاحتيال، وكذلك دوره في تحسين جودة المراجعة في شركات ومكاتب المراجعة العراقية، من خلال استمارة استبيان وزعت على عينة من المراجعين في شركات ومكاتب المراجعة العراقية، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (١١٢) استمارة، وتم توضيح أثر المتغيرات من خلال استخدام النماذج الإحصائية باستخدام أسلوب المربعات الصغرى ونموذج الانحدار الخطي وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، تمثلت بتنفيذ المراجعين في الشركات ومكاتب المراجعة العراقية لجلسات العصف الذهني التي تساهم في تحسين جودة المراجعة من خلال مساعدة المراجعين على إجراء تقييمات أفضل لمخاطر الاحتيال، حيث يمكن للمراجعين البدء في تقييماتهم من خلال النظر إلى إشارات فرضية مثلث الاحتيال، وأن استخدام جلسات العصف الذهني أثناء التخطيط للمراجعة يزيد من جودة عملية المراجعة من خلال اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الأخطاء والتي تؤدي إلى الحفاظ على ثقة المجتمع المالي بمهنة المراجعة، وأيضاً البحث بضرورة قيام الهيئات التشريعية والرقابية في العراق التأكيد على أهمية السلام الذهني وضرورة قيام المراجعين بممارسة العصف الذهني أثناء التخطيط وتنفيذ عملية المراجعة مما يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة.

كما هدفت دراسة (Hamshari& et al, 2021) إلى معرفة العلاقة بين الشك المهني للمراجع واكتشاف الاحتيال والأخطاء في القوائم المالية، حيث يعزز ممارسة المراجع للشك المهني قدرته على إصدار رأي تقني محايد حول عدالة القوائم المالية، كما فحصت الدراسة العلاقة بين الشك المهني ومخاطر المراجعة، وخاصة المخاطر التي تتحكم بها الإدارة وتكون مسؤولة عنها، وهي مخاطر الرقابة والمخاطر الجوهرية، ويجب على المراجع ألا يكتفي بأدلة غير مقنعة، مهما كانت نزاهة وعدالة الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الرقابة المؤسسية، فهذا لا ينبغي أن يمنع المراجع من استخدام الشك المهني، ولتعزيز ثقة المراجع في نتيجة المراجعة وعدم التسرع في حكمه على القوائم المالية، حثت معايير المراجعة الدولية على ضرورة ممارسة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة لتوفير جودة في عملية المراجعة ومنح الثقة للمستخدمين الداخليين والخارجيين لتلك البيانات وخلصت الدراسة إلى أن لا يمكن للمراجع التوصل إلى قرارات نهائية حتى يتم الحصول على أدلة كافية وملائمة وموثوقة، والتي من خلالها يمكنه التوصل إلى قناعة بإصدار رأي تقني محايد.

وهدف دراسة (Raharja& et al , 2022) من خلال متغيرات الضغط الخارجي، والتغيير في المراجعين، وطبيعة الصناعة، والدور المزدوج للرئيس التنفيذي، والتغيير في المديرين، والصلات السياسية، تم إجراء تحليل إحصائي لتحديد ما إذا كانت لجنة المراجعة قادرة على تعديل تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، تكون مجتمع الدراسة من ٧٣ شركة مرتبطة بالتعيين مدرجة في بورصة إندونيسيا بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٠ وخلصت هذه الدراسة إلى أن التغيير في عوامل المديرين له تأثير جوهري على اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية، في حين أن طبيعة متغيرات الصناعة لها تأثير هام، ولا يوجد فرق واضح بين متغيرات الضغط الخارجي، والتغيير في المراجعين، وازدواجية الرئيس التنفيذي، والصلة السياسية عندما يتعلق الأمر بتحديد التقارير المالية الاحتيالية، وأيضاً أن لجنة المراجعة يمكنها الحد من تأثير الهيكل الدوري للصناعة وتحول المديرين على اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية ومع ذلك لم تتمكن لجنة المراجعة من التحكم في تأثير الضغوط الخارجية، والتغيير في المراجعين، والدور المزدوج للرئيس التنفيذي، والروابط السياسية على التقارير المالية الاحتيالية.

وأخيراً، اختبرت دراسة (Fwadzi, 2024) الدور المعتدل للملكية المؤسسية على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والاحتيال في التقارير المالية بين الكيانات المدرجة في شرق إفريقيا، واستخدمت الدراسة تقارير ثانوية وكمية مستخرجة من التقارير المالية السنوية بمساعدة جدول جمع البيانات وتوصلت هذه الدراسة إلى أن وتيرة اجتماعات لجنة المراجعة والخبرة المالية للجنة المراجعة واستقلال لجنة المراجعة كان لها تأثير هام على احتمالية الاحتيال في التقارير المالية وكان للتنوع بين الجنسين في لجنة المراجعة تأثير على احتمالية الاحتيال في التقارير المالية علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن الملكية المؤسسية خففت من العلاقة بين

وتيرة اجتماعات لجنة المراجعة والخبرة المالية للجنة المراجعة واستقلال لجنة المراجعة وتنوع الجنسين في لجنة المراجعة. بناءً على النتائج، خلصت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية خففت من العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق واحتمالية الاحتيال في البيانات المالية.

وبعد استعراض للدراسات السابقة يتضح للباحث من خلال ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة ما يلي:

- قصور لجان المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية، حيث أهتمت الدراسات السابقة الخاصة بلجان المراجعة باستقلالية اللجنة بدون الاهتمام بباقي لخصائص، وهناك الدراسات التي ركزت على خبرة لجنة المراجعة بالأمور المالية والمحاسبية، وهناك الدراسات التي ركزت على حجم لجنة المراجعة، وأهتمت أيضاً بعض الدراسات بعدد اجتماعات لجنة المراجعة واستقلالية اللجنة بدون الاهتمام بباقي لخصائص لجنة المراجعة.

- وايضاً اظهرت الدراسات السابقة قصور استقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتيالية، حيث أهتمت الدراسات السابقة الخاصة باستقلالية المراجع بعلاقة المراجع مع إدارة الشركة السبب في القصور، وأهتمت أيضاً بتابعات المراجع وأثرها على أداء أعمال المراجعة، وهناك دراسات التي ركزت على حجم العمل مع قدرة المراجع من القيام بالأعمال التي تحد من الاحتيال، وأيضاً هناك دراسات التي ركزت على استقلالية المراجع للحد من الممارسات الاحتيالية.

- أهتمت الدراسات السابقة الخاصة بالاحتيال أن الضغوطات والفرص والتبرير (مثلث الغش) وحجم لجنة المراجعة له أهمية بالنسبة للغش، وأهتمت أيضاً بالعلاقة بين حجم لجنة المراجعة وتدوير المراجع دون ربطها بباقي الخصائص، وهناك من الدراسات التي ركزت على عضوية المراجع وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتيالية دون ربط كل الخصائص الخاصة بلجنة المراجعة واستقلالية المراجع.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة أنها تسعى الى تقديم رؤية واضحة عن أهمية الموضوع الذي تناوله، ويسعى الباحث لتقديم إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتيالية للشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان، وسوف تعرض أهمية الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية بالآتي.

١- الأهمية النظرية:

تنبع أهمية الدراسة في أنها تناولت موضوعاً حيوياً هو القطاع الصناعي في الأردن، الذي يعد من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني إذ يساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، كما يسهم بصورة غير مباشرة في دعم القطاعات الأخرى لتلبية احتياجاته مثل النقل والخدمات والتجارة (وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ٢٠١٨). حيث ستثري هذه الدراسة الأدب النظري حول أهمية لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتياطية وتوفر دليلاً علمياً سيسهم في رفد الباحثين في مصادر علمية عن بلد مثل الأردن.

٢- الأهمية التطبيقية:

وتتمثل في نتائج وتوصيات هذه الدراسة لمساعدة إدارات الشركات الصناعية في تحديد الإطار الأمثل للجان المراجعة والمراجع الخارجي بما يسهم في رفع فعالية وكفاءة هذه اللجان وتعزيز استقلالية المراجع الخارجي للوصول إلى قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية تعزز من عملية اتخاذ القرارات الرشيدة للأطراف ذات العلاقة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التوصل إلى إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتياطية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف الرئيسي تحقيق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

الهدف الاول: التعرف على دور خصائص لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان. ويتفرع منه :

أ- التعرف على دور حجم لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

ب- التعرف على دور استقلالية لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

ج- التعرف على دور عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

د- التعرف على دور خبرات أعضاء لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

الهدف الثاني: التعرف على دور استقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان. ويتفرع منه :

أ- التعرف على دور حجم المراجع الخارجي في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

ب- التعرف على دور اتعاب المراجع للخدمات الاستشارية في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

ت- التعرف على دور الدرجة الكلية لاستقلالية المراجع الخارجي في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

الهدف الثالث: اقتراح إطار لتفعيل دور لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بطريقة أكثر فاعلية.

فروض الدراسة:

وبناء على ما سبق استعراضه بالدراسات السابقة المتعلقة بدور لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تم صياغة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى يوجد تأثير معنوي لخصائص لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان. ويتفرع عن ذلك الفروض التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير معنوي لخبرات أعضاء لجنة المراجعة في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير معنوي لاستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الاحتياطية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان . ويتفرع عن ذلك الفروض التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي لحجم المراجع الخارجي في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان .

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد تأثير معنوي لآعاب المراجع للخدمات الاستشارية في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي للدرجة الكلية لاستقلالية المراجع الخارجي في الحد من الممارسات الاحتيالية بالشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد تأثير معنوي للتكامل بين دور لجان المراجعة واستقلالية المرجع في الحد من الممارسات الاحتيالية في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان.

منهج الدراسة:

يقوم الباحث باستخدام المنهجية العلمية بشقيها الاستنباطية الاستقرائي حيث يعتمد الباحث على: المنهج الاستنباطي من خلال الاعتماد على التسلسل المنطقي من الفروض أو البديهيات المسلم بها للوصول على الكتب والدوريات العلمية والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والإصدارات المهنية من المعايير المحاسبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، لتكوين الإطار النظري للدراسة وأشتقاق الفروض.

كما يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والذي يستند على حقائق عامة من واقع مفردات معينة، أي تتجة فيه الدراسة من الخاص للعام، وذلك من خلال تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة، حيث يقوم الباحث بالدراسة التطبيقية اعتماداً على بيانات فعلية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان.

حدود البحث:

سيتم إجراء هذه الدراسة التطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتقتصر على الشركات الصناعية المدرجة فقط، حيث تم استثناء القطاع المالي والخدمي لإختلاف طبيعة هذه الشركات والأنظمة والتشريعات الخاصة بها.

حدود زمنية: الفترة الزمنية للدراسة تكون من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.

إطار مقترح للتكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع في الحد من الممارسات الإحتيالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

إن التداعيات والآثار السلبية التي تنجم عن انتشار الممارسات الاحتيالية والتي يمتد تأثيرها على كافة أفراد المجتمع وقطاعاته تفرض على الدول تحديات كبيرة، وعلى رأسها ضرورة وضع إطار عمل مؤسسي الغرض

منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديدة ومحددة لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة (البرغوثي، ٢٠٢٣).

وشهد الأردن في السنوات الأخيرة، زيادة ملحوظة في عدد الشركات المتعثرة، التي تُمثل أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد الوطني، وفقاً للتقرير الصادر عن دائرة مراقبة الشركات الأردنية في عام ٢٠٢٣، وبلغ عدد الشركات المتعثرة حوالي ٢٢٠٠ شركة، وتشمل هذه الشركات تلك التي أعلنت إفلاسها أو تواجه صعوبات مالية حادة تهدد استمرارها، ومنذ إقرار قانون الإعسار في الأردن عام ٢٠١٨، تم تحويل خمس شركات إلى التصفية الإجبارية بعد أن ثبت عدم قدرتها على معالجة أوضاعها المالية والقانونية والإدارية، ومثال على هذه الشركات هي: المتحدة القابضة، الجميل للاستثمارات العامة، مجموعة البركات للاستثمار، أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية، ودرويش الخليلي وأولاده، تم اتخاذ هذا الإجراء بعد دراسة ملفات ٢٨ شركة متعثرة، حيث تبين أن هذه الشركات الخمس لم تتمكن من تقديم خطة واضحة لتصويب أوضاعها بما يضمن استمراريتها في العمل، وقد وصل إجمالي أعداد الشركات المتعثرة التي لجأت إلى قانون الإعسار نحو ٣٥ شركة في محاولة للنهوض بها من جديدة لمواصلة نشاطها الاقتصادي وتجنب دخولها في مراحل التصفية وخروجها من السوق (دائرة مراقبة الشركات الأردنية، ٢٠٢٣).

وعلى مستوى الأردن فإن شركة البتراء للتنمية، التي كانت تعمل في قطاع السياحة والضيافة، تعرضت لأزمة مالية أدت إلى تعثرها. حيث أن المراجعين الخارجيين لم يتمكنوا من اكتشاف التلاعبات المالية التي أدت إلى خسائر كبيرة، حيث كان هناك نقص في التحقق من العمليات المالية (الشريفة والخطيب، ٢٠٢٢). وأن لجنة المراجعة لم تكن مستقلة تماماً، مما سمح بالإفلات من الرقابة وعدم الكشف عن المشكلات المالية في الوقت المناسب (البرغوثي، ٢٠٢٣).

أما شركة الأدوية الأردنية التي تعمل في صناعة الأدوية، عانت من مشكلات مالية أدت إلى تقليص عملياتها وإعلان إفلاسها، حيث أن المراجعين الخارجيين لم يكتشفوا مشاكل التلاعب في البيانات المالية، مما أدى إلى عدم اكتشاف الأزمات المالية في مراحل مبكرة (السالم، ٢٠٢٢). وأن لجنة المراجعة في الشركة كانت تفتقر إلى الخبرة الكافية لمتابعة التغييرات المالية المعقدة، مما ساهم في فشل الرقابة (العبدالله، ٢٠٢٤).

شركة زين هي واحدة من الشركات الكبرى في قطاع الاتصالات في الأردن، على الرغم من نجاحها الكبير، فقد تعرضت لانتقادات بسبب إدارة الأزمات المالية في السنوات الأخيرة، فقد فشل المراجعين الخارجيين في الكشف عن التفاصيل المالية رغم أن شركة زين قد حازت على مراجعة من أحد المكاتب الكبرى، إلا أن هناك شكاوى من أن المراجعين لم يسلطوا الضوء بشكل كافٍ على بعض القضايا المالية المعقدة التي أدت إلى عدم دقة المعلومات المالية (العماري، ٢٠٢٣). وأن لجنة المراجعة في شركة زين واجهت تحديات في

التحقق من بعض العمليات المالية الكبيرة والمعقدة. كما أن ضعف الاستقلالية في بعض الأحيان أثر على قدرتها على إجراء مراجعات دقيقة (السماك، ٢٠٢٣).

وكذلك فإن شركة التأمين العربية في الأردن واجهت مشاكل مالية أدت إلى أزمة في الأداء المالي والتخلي عن بعض عملياتها. حيث لم يتمكن المراجعين الخارجيين من اكتشاف بعض التلاعبات في البيانات المالية المتعلقة بأرباح غير محققة، مما ساهم في تعميق الأزمة المالية (المحيسن، ٢٠٢٣). وكانت لجنة المراجعة تفتقر إلى الخبرة الكافية في التعامل مع قضايا التأمين المعقدة، مما أثر على قدرتها على مراقبة وضبط الأوضاع المالية بدقة (المهيدات، ٢٠٢٤). أما شركة الصافي للألبان، التي تعد من الشركات البارزة في قطاع الألبان، واجهت تحديات مالية أدت إلى تقليص نشاطاتها وأثر على استقرارها المالي حيث لم يتمكن المراجعين الخارجيين من اكتشاف بعض الفجوات المالية في ممارسات الشركة، مما أدى إلى عدم دقة التقارير المالية المقدمة (الشريدة، ٢٠٢٤). وكانت لجنة المراجعة في الصافي للألبان غير قادرة على تعزيز الرقابة الداخلية بفعالية، مما ساهم في عدم الكشف عن بعض الممارسات غير السليمة (الطراونة، ٢٠٢٣). وكذلك الأمر في شركة القلعة للمقاولات، التي تعمل في مجال البناء والتشييد، والتي شهدت مشاكل مالية أدت إلى مشاكل في تنفيذ المشاريع وتعثرها المالي. حيث أن المراجعين الخارجيين لم يكشفوا عن بعض الأخطاء المالية الكبيرة المتعلقة بتقديرات تكاليف المشاريع والمصروفات غير المعتمدة (الجبالي، ٢٠٢٤).

وان لجنة المراجعة لم تكن قادرة على اكتشاف المشكلات المالية في وقت مبكر، مما ساهم في تفاقم الأزمات المالية (العبيدي، ٢٠٢٣).

ويرى الباحث في ضوء التحديات التي تواجهها الشركات الأردنية، تبرز أهمية دراسة تفعيل دور لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين كعوامل أساسية لتعزيز الاستقرار المالي وتحسين الحوكمة، أن تفعيل دور هذه اللجان والمراجعين يساهم في الوقاية من الأزمات المالية من خلال الكشف المبكر عن التلاعبات والمشكلات المالية، مما يساعد في تفادي الأزمات الكبيرة.

التكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع

أولاً: دور لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع

تعد لجان المراجعة من العناصر الأساسية في نظام الحوكمة المؤسسية، وتهدف إلى ضمان دقة التقارير المالية وتعزيز الشفافية في الأردن، أثارت الدراسات السابقة قضايا تتعلق بفعالية لجان المراجعة، مما يستدعي النظر في التحديات والفرص لتحسين أدائها.

حيث تناولت دراسة (الفقيه والتميمي، ٢٠٢٠) تقييم فعالية لجان المراجعة في الشركات الأردنية، مع التركيز على الدور الرقابي لهذه اللجان وقدرتها على تحسين جودة التقارير المالية. استخدمت الدراسة عينة من

الشركات المدرجة في بورصة عمان وقامت بتحليل أدائها بناءً على معايير الاستقلالية والكفاءة. أظهرت الدراسة أن هناك تحديات تتعلق بنقص الاستقلالية والتدريب، مما يؤثر سلباً على فعالية لجان المراجعة، كما وجدت الدراسة أن تحسين استراتيجيات التدريب وتعزيز استقلالية اللجان يمكن أن يحسن الأداء الرقابي.

أما دراسة (الشريدة ، ٢٠٢٤) فقد ناقشت الدراسة أثر ضعف استقلالية لجان المراجعة على فعالية الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية اعتمدت الدراسة على بيانات من شركات متعددة لتحليل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وقدرتها على تحسين الرقابة الداخلية. وجدت الدراسة أن ضعف استقلالية لجان المراجعة يؤدي إلى ضعف فعالية الرقابة الداخلية، مما ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية والإفصاح وقد اقترحت الدراسة تعزيز الاستقلالية من خلال تعديل القوانين وتوفير تدريب متخصص لأعضاء اللجان. وقد استعرضت دراسة (الهباهبة والنعيمات ، ٢٠١٩) التحديات التي تواجه لجان المراجعة في القطاع المصرفي الأردني وكيفية تأثير هذه التحديات على فعالية الرقابة. تناولت الدراسة التحديات المرتبطة بالاستقلالية، نقص الموارد، والضغوط الداخلية. أظهرت نتائج الدراسة أن التحديات الرئيسية تشمل نقص الموارد المخصصة للجان المراجعة وضغوط الإدارة العليا، مما يؤثر على فعالية الرقابة. وأوصت الدراسة بزيادة الموارد وتوفير التدريب لتحسين أداء لجان المراجعة في القطاع المصرفي. أما دراسة (الملاح و ابو هلاله، ٢٠٢٢) فقد تناولت تأثير التدريب والتطوير المستمر على فعالية لجان المراجعة في الأردن، مستعرضة كيفية تحسين الكفاءة من خلال برامج التدريب والتطوير. ووجدت الدراسة أن التدريب المستمر يلعب دوراً مهماً في تعزيز فعالية لجان المراجعة، مما يساهم في تحسين مهارات الأعضاء وزيادة قدرتهم على أداء مهامهم بشكل أكثر فعالية.

ويرى الباحث ان الدراسات السابقة تشير إلى أن فعالية لجان المراجعة في الأردن تتأثر بشكل رئيسي بعدم الاستقلالية، نقص التدريب، والضغوط الداخلية. كما أن تعزيز الاستقلالية وتوفير التدريب الكافي يمكن أن يحسن من أداء لجان المراجعة، مما يساهم في تعزيز جودة التقارير المالية وتحسين فعالية الرقابة الداخلية.

ويرى الباحث انه يمكن تفعيل دور لجان المراجعة من خلال ما يلي :

١. تعزيز استقلالية لجان المراجعة

أ. تعيين أعضاء مستقلين في بعض الحالات، قد تكون لجان المراجعة في الأردن غير مستقلة تماماً بسبب التعيينات التي تتأثر بالضغوط الإدارية أو المصالح الشخصية (الغامدي، وغيره ٢٠٢٢). حيث يجب وضع سياسات صارمة تضمن أن جميع أعضاء لجان المراجعة مستقلين عن الإدارة ولا يرتبطون بأي مصالح

مالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الشفافية في عملية التعيين والتأكد من أن الأعضاء يمتلكون الخبرة الكافية.

تعني الاستقلالية أن يكون الأعضاء غير مرتبطين بصلات مالية أو علاقات شخصية مع الإدارة التنفيذية أو المساهمين الرئيسيين في الشركة. يجب أن يكون لديهم القدرة على اتخاذ قرارات نزيهة ومستقلة دون تأثر بمصالح خارجية (الفايز و العساف ٢٠٢٣). ويرى (الزعي والبرغوثي، ٢٠٢١) انه من الأفضل تعيين أعضاء لجنة المراجعة من خارج الشركة لضمان عدم تأثرهم بالضغوط الداخلية أو المصالح الشخصية. بحيث يجب أن يكون الأعضاء مستقلين تماماً عن الأنشطة اليومية للشركة.

اما (العمرى ونواف، ٢٠٢٢) فيروا انه يجب أن تكون هناك قيود على تقديم الأعضاء المستقلين لأي خدمات استشارية أو غيرها للشركة التي يعملون بها. تقديم هذه الخدمات يمكن أن يؤثر على استقلاليتهم ويخلق تضارباً في المصالح. ويقترح (الفايز و العساف، ٢٠٢٣) انه يتوجب على الأعضاء الإفصاح عن أي علاقات محتملة قد تؤثر على استقلاليتهم، ويجب أن تكون هناك إجراءات لمراقبة هذه العلاقات

ب. تعزيز الشفافية ان عدم وجود شفافية كافية في الأنشطة والتقارير الصادرة عن لجان المراجعة قد يؤثر سلباً على مستوى الثقة (الزعي والبرغوثي، ٢٠٢١). حيث يتعين على لجان المراجعة نشر تقارير دورية مفصلة حول أنشطتها ونتائجها لضمان تحقيق أعلى مستويات الشفافية. ويرى (الخالدي وعائشة، ٢٠٢٢) ان الاجتماعات المنتظمة تتيح للجنة المراجعة فرصة لمراجعة نتائج التدقيق المالي والتقارير بانتظام. هذا التفاعل الدوري يعزز قدرة اللجنة على اكتشاف أي تباينات أو ممارسات غير اعتيادية في البيانات المالية. حيث ينبغي أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية لا تقل عن ربع سنوية، مع إمكانية زيادة عدد الاجتماعات في حالة الحاجة لمراقبة مسائل حساسة أو غير اعتيادية مما يعزز الشفافية في أنشطة اللجنة والشركة على حد سواء. ويرى (العمرى و ونواف، ٢٠٢٢) ان الاجتماعات المتكررة تعزز من متطلبات الإفصاح والتقارير، حيث يجب الإدارة تقارير دورية وشاملة حول الأنشطة المالية والتدابير المتخذة لمكافحة الاحتيال. تطوير فهم أعمق للأعمال ويرى (الزعي والبرغوثي، ٢٠٢١) ان الاجتماعات المنتظمة تساعد أعضاء اللجنة في تطوير فهم أعمق للأعمال والعمليات المالية، مما يتيح لهم اكتشاف الأنماط غير العادية أو المشبوهة بشكل أسرع

٢. تحسين خبرة وكفاءة أعضاء لجان المراجعة

أ. تطوير معايير التعيين يرى (العمرى ونواف، ٢٠٢٢) ان لجان المراجعة قد لا تتمتع بالأعضاء ذوي الخبرة اللازمة، مما يحد من قدرتهم على أداء مهامهم بكفاءة حيث ينبغي تحسين معايير اختيار أعضاء لجان

المراجعة لتشمل خلفيات مالية ومحاسبية وتجارب ذات صلة. ومن هذه الخبرات الخبرة في المحاسبة والمراجعة.

بحيث يجب أن يكون لدى الأعضاء خبرة عملية في المحاسبة والتدقيق، حيث تشمل هذه الخبرة القدرة على مراجعة وتحليل البيانات المالية، تقييم إجراءات الرقابة الداخلية، وتقديم توصيات بناءً على نتائج التدقيق (الزعيبي، والبرغوثي، ٢٠٢١).

ب. الخبرة في إدارة المخاطر ويرى (الخالدي وعائشة، ٢٠٢٢) ان الأعضاء يحتاجون إلى خبرة في إدارة المخاطر لفهم كيفية تقييم وتخفيف المخاطر المالية والتشغيلية هذه الخبرة تشمل تقييم المخاطر المالية وتطوير استراتيجيات لإدارتها كما انه يجب على أعضاء لجان المراجعة أن يكون لديهم معرفة جيدة بالأنظمة والقوانين المحلية والدولية التي تؤثر على المراجعة والمراجعة. هذه المعرفة تساعد في ضمان الامتثال الكامل للمتطلبات القانونية والتنظيمية (الفايز والعساف ٢٠٢٣).

ثانياً: التعاون بين لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين

يعتبر المراجعون الخارجيون جزءاً أساسياً من نظام الرقابة الداخلية في الشركات، حيث يزيدون ثقة مستخدمي القوائم المالية في موثوقيتها وصلاحياتها لاتخاذ قرارات رشيدة في الأردن، كما يواجه المراجعون الخارجيون مجموعة من التحديات التي تؤثر على فعاليتهم، وفيما يلي استعراض لهذه التحديات:

حيث تناول (ابو زيد والجمل، ٢٠٢١) أداء المراجعين الخارجيين في الأردن وأثره على جودة التقارير المالية. حيث استخدمت الدراسة عينة من الشركات الأردنية وقامت بتحليل كيفية تأثير فعالية المراجعين الخارجيين على دقة وموثوقية التقارير المالية. ووجدت الدراسة أن أداء المراجعين الخارجيين في الأردن يتأثر بعدد من العوامل، بما في ذلك ضعف الاستقلالية والمصالح الشخصية. اما دراسة (الشريدة والخطيب، ٢٠٢٢) فقد استعرضت فعالية المراجعين الخارجيين في مكافحة الفساد المالي، مع التركيز على التحديات التي تواجههم في هذا المجال تطرقت الدراسة إلى كيفية تأثير ضعف الأداء على القدرة على اكتشاف الفساد والممارسات غير القانونية وقد أظهرت الدراسة أن ضعف أداء المراجعين الخارجيين يرتبط بصعوبات في اكتشاف الفساد، مما يؤثر سلبيًا على نزاهة النظام المالي. كما اقترحت الدراسة تحسين التدريب وتحديث معايير الأداء لتعزيز فعالية المراجعين الخارجيين.

وقد تناولت دراسة (البقاعي والقيسي، ٢٠٢٠) اهم التحديات التي تواجه المراجعين الخارجيين في الأردن، بما في ذلك قضايا الاستقلالية والضغط من الإدارة والموارد المحدودة. قامت الدراسة بتحليل كيفية تأثير هذه التحديات على فعالية المراجعين الخارجيين. حيث وجدت الدراسة أن التحديات الرئيسية تشمل نقص الموارد والضغط من الإدارة، مما يؤثر على قدرة المراجعين الخارجيين على أداء مهامهم بفعالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية المراجعين وتوفير موارد كافية لتحسين أدائهم. اما دراسة (الحسيني و العلي، ٢٠٢٣) فقد استعرضت الدراسة تأثير برامج التدريب والتطوير على فعالية المراجعين الخارجيين في الأردن، كما تناولت الدراسة كيفية تحسين المهارات والكفاءات من خلال التدريبات المتخصصة. وقد وجدت الدراسة أن التدريب والتطوير المستمر يلعبان دورًا حيويًا في تعزيز فعالية المراجعين الخارجيين، حيث يحسنان من قدرتهم على التعامل مع القضايا المالية المعقدة ويوفران أدوات حديثة لتقييم الأداء.

ويرى (الخالدي وعائشة، ٢٠٢٢) ان قلة التنسيق بين المراجعين الخارجيين ولجان المراجعة يمكن أن تؤدي إلى ضعف التعاون في تحديد المشكلات والتوصل إلى توصيات فعالة بما يؤثر على جودة المراجعة ويزيد من المخاطر المالية. ويضيف الباحثان الى ان عدم تبادل المعلومات والنتائج بشكل كافٍ بين المراجعين الخارجيين ولجان المراجعة يمكن أن يؤثر على فعالية الرقابة.

كما أكدت دراسة (الزعي، ٢٠٢٤) انه لا بد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية وذلك بهدف التغلب على مشاكل التقارير وزيادة فعالية لجنة المراجعة، ولذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالمراجعة الخارجية حيث توجد علاقة متبادلة بينهما ويؤثر كل منهما على الآخر، حيث أن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام لدعم وظيفة المراجعة الخارجية أهمها:

- ١- تقييم فاعلية المراجعة الخارجية وأنه يتم وفقاً لمعايير الأداء المهني.
- ٢- متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجع الخارجي والموافقة عليها.
- ٣- فحص إستراتيجية أداء المراجع الخارجي وخطته السنوية والموافقة عليها.
- ٤- تدعيم استقلالية المراجع الخارجي وذلك من خلال
 - تعيين مدير المراجعة وعزله.
 - التأكد من أن المراجع الخارجي لديه الموارد الكافية لمباشرة نشاطه.
 - حرية مدير المراجعة في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة.
 - التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الخارجيين عند تقييم مهامهم.
 - المشاركة في تعيين المراجعين وترقيتهم
- ٥- فحص نتائج المراجعة الخارجية.
- ٦- التنسيق بين عمل المراجع الخارجي والخارجي يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة.

٧- إتاحة حرية الاتصال بين مدير قسم المراجعة وأعضاء لجنة المراجعة لمناقشة أي موضوع.

٨- التأكيد على جودة أداء المراجعة الخارجية وفقا لمعايير الأداء المهني للمراجعين الخارجيين.

أثر التكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع على الحد من الممارسات الاحتياطية

التكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع يشكل ركيزة أساسية في الحد من الممارسات الاحتياطية داخل الشركات، هذا التكامل يعزز من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ويضمن أن تكون العمليات المالية داخل الشركة شفافة وخالية من أي تلاعب. فيما يلي بعض الآثار الرئيسية لهذا التكامل على الحد من الممارسات الاحتياطية:

١. تعزيز الرقابة والشفافية

- مراقبة مستمرة ودقيقة: بفضل التكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع، يتم تطبيق نظام رقابي متين يضمن مراقبة مستمرة ودقيقة للعمليات المالية، هذه المراقبة المستمرة تساعد في اكتشاف أي محاولة للتلاعب أو الاحتيال في مرحلة مبكرة.

- تحسين دقة التقارير المالية: يساهم هذا التكامل في ضمان أن تكون جميع القوائم المالية المعلنة دقيقة وشفافة، مما يقلل من فرص التلاعب بالمعلومات المالية لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

٢. الكشف المبكر عن الممارسات الاحتياطية

- آليات فعالة لاكتشاف الاحتيال: يساهم التكامل في تطوير آليات فعالة تمكن لجان المراجعة والمراجعين المستقلين من اكتشاف أي نشاطات غير مشروعة أو ممارسات احتياطية بشكل سريع، قبل أن تتسبب في أضرار جسيمة للشركة.

- تفعيل دور المراجع المستقل: يتيح التكامل للمراجع المستقل أداء دوره بفعالية أكبر، حيث يكون لديه الصلاحيات والموارد اللازمة للتحقيق في أي شبهة مالية وتقديم تقارير غير متحيزة.

٣. زيادة المساءلة وتقليل تضارب المصالح

- تعزيز المساءلة داخل الشركة: يساهم التكامل في زيادة مستوى المساءلة بين الإدارة والعاملين في الشركة، حيث تعمل لجان المراجعة على متابعة تنفيذ السياسات المالية والتأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة.

- تقليل تضارب المصالح: يساعد التكامل في تقليل تضارب المصالح بين الإدارة والمراجعين، حيث يضمن استقلالية المراجع وحياديته في تقديم التقارير المالية، مما يمنع أي محاولة للتأثير على نتائج المراجعة لصالح أطراف معينة.

٤. تحسين جودة المراجعة الداخلي والخارجي

- المراجعة المتكاملة: تتيح التكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع تنفيذ عملية مراجعة متكاملة تشمل المراجعة الداخلي والخارجي، مما يزيد من فعالية وكفاءة عملية المراجعة ويحد من فرص الاحتيال.
- رفع كفاءة المراجعة الداخلي: تساهم لجان المراجعة في تحسين أداء وظيفة المراجعة الداخلي من خلال توفير الدعم اللازم لضمان استقلالية المراجع الداخلي وتوجيهه نحو المجالات ذات المخاطر العالية.
- ٥. تعزيز الثقة لدى الأطراف الخارجية

- بناء سمعة موثوقة: يساهم التكامل في تعزيز سمعة الشركة بين المستثمرين والعملاء والموردين، حيث يُنظر إليها كشركة تلتزم بأعلى معايير النزاهة والشفافية، مما يقلل من احتمالية تعرضها للاحتيال.
- زيادة ثقة أصحاب المصلحة: بفضل الشفافية والمساءلة التي يعززها هذا التكامل، يشعر أصحاب المصلحة بالثقة في الشركة ويدركون أن أموالهم واستثماراتهم محمية من الممارسات الاحتيالية.

الدراسة التطبيقية:

مجتمع وعينة الدراسة:

يعبر مجتمع الدراسة عن كافة المشاهدات التي يمكن أخذها في الحسبان لدراسة الظاهرة، وفي إطار ما ترتبط به الدراسة الحالية من بيانات للشركات المقيدة في سوق عمان للأوراق المالية، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في كافة الشركات المقيدة في سوق عمان للأوراق المالية.

ونظراً لصعوبة الحصر الشامل لكافة مفردات مجتمع الدراسة، فإنه سيتم الاعتماد أسلوب المعاينة الاحصائية من المجتمع الشامل للدراسة، حيث يتم اختيار عينة ممثلة للمجتمع بغرض تعميم النتائج على المجتمع، ولذلك اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على العينة التحكيمية العمدية التي تتوافق مع متغيرات الدراسة بغرض تعميم النتائج وذلك اعتماداً على الشروط التالية:

- أولاً، أن تكون إحدى الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك باعتبار أن الشركات الصناعية لديها المرونة الأكثر في معالجة العمليات المحاسبية المرتبطة بالمخزون وشراء المعدات الصناعية وماشائها.

- أن تبدأ السلسلة الزمنية للدراسة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣ وترجع بداية السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٩ إلى مراعاة آخر التحديثات المحاسبية بمعايير المحاسبة الأردنية.

- ثالثاً، مراعاة أن تكون الشركة المدرجة بعينة الدراسة مستقرة خلال الفترة الزمنية للدراسة بدون شطب من خلال الفترة من سوق عمان للأوراق المالية.

وباستخدام أسلوب تحليل المحتوى للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للفترة الزمنية محل الدراسة واتباعاً للشروط سالفة الذكر، يتبين للباحث أن عدد الشركات المدرجة بعينة الدراسة يبلغ عددها ٦٩ شركة، ويمكن للباحثة بيان توزيع هذه الشركات على قطاعات البورصة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (١): توزيع شركات المؤشر على قطاعات سوق عمان الصناعية

القطاع	عدد الشركات
الأدوية والصناعات الطبية	٣
الأغذية والمشروبات	٧
التبغ والسجائر	١
التكنولوجيا والإتصالات	٢
الصناعات الاستخراجية والتعدينية	٧
الصناعات الكهربائية	١
الصناعات الكيماوية	٤
الصناعات الهندسية والانشائية	٦
الطاقة والمنافع	٦
العقارات	٣١
صناعات الملابس والجلود والنسيج	١
الاجمالي	٦٩

وتأسيساً على ذلك أسفرت العينة النهائية للدراسة عن ٦٩ شركة متاحة في تلك الفترة الزمنية وهو ما أسفر عن تسجيل عدد ٣٤٥ مشاهدة (٦٩ شركة × ٥ سنوات)، وباستبعاد عدد ٢٦ مشاهدة ذات قيم مفقودة، وعدد ٣٥ مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة، تصبح العينة النهائية للدراسة ٢٨٤ مشاهدة. وفي هذا الشأن، يمكن للباحث توضيح اجراءات اختيار العينة النهائية للدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢): اجراءات تحديد عينة الدراسة

الاجراء	عدد الشركات	عدد المشاهدات
العينة الأولية للدراسة	٦٩	٣٤٥
(-) مشاهدات ذات قيم مفقودة	---	(٢٦)
(-) مشاهدات ذات قيم شاذة ومتطرفة	---	(٣٥)
صافي العينة	٦٩	٢٨٤

والجدير بالذكر أن عينة الدراسة الحالية موزعة على ١١ قطاع من قطاعات سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويمكن للباحث توضيح ذلك التوزيع من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣): توزيع مشاهدات العينة على قطاعات وسنوات الدراسة

القطاع	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	الاجمالي
الأدوية والصناعات الطبية	3	3	3	3	3	15
الأغذية والمشروبات	5	5	5	7	7	29
التبغ والسجائر	1	1	1	1	1	5
التكنولوجيا والاتصالات	2	2	2	2	2	10
الصناعات الاستخراجية والتعدينية	4	4	5	6	7	26
الصناعات الكهربائية	1	1	1	1	1	5
الصناعات الكيماوية	4	4	4	4	4	20
الصناعات الهندسية والانشائية	4	4	3	4	6	21
الطاقة والمنافع	3	3	4	6	6	22
العقارات	24	26	24	23	29	126
صناعات الملابس والجلود والنسيج	1	1	1	1	1	5
الاجمالي	52	54	53	58	67	284

قياس متغيرات الدراسة:

استنادا الى العرض السابق للإطار النظري لصياغة الفروض الاحصائية للدراسة يمكن للباحث عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: المتغير المستقل الأول للدراسة (خصائص لجان المراجعة):

يتمثل المتغير المستقل الأول للدراسة في اختلاف خصائص لجنة المراجعة والتي تختلف باختلاف كل شركة عن الأخرى. وفي هذا الشأن توجد أربعة خصائص من خصائص لجان المراجعة هدفت الدراسة الى استخدامها، ويمكن عرض الية قياس كل منها على النحو التالي:

- استقلالية لجنة المراجعة، ويمكن قياسه من خلال عدد الأعضاء غير التنفيذيين للشركة i خلال الفترة الزمنية t.
- حجم لجنة المراجعة، ويمكن قياسها باستخدام عدد أعضاء لجنة المراجعة للشركة i خلال الفترة الزمنية t؛

- عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ويمكن قياسها باستخدام عدد اجتماعات لجنة المراجعة للشركة i خلال الفترة الزمنية t؛
- الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، ويمكن قياسها نسبة أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرات المالية والمحاسبية للشركة i خلال الفترة الزمنية t.

ثانياً: المتغير المستقل الثاني للدراسة (استقلالية المراجع الخارجي):

يتمثل المتغير المستقل الثاني للدراسة في استقلالية المراجع الخارجي، وفيما يتعلق باستقلالية المراجع الخارجي فقد أشارت العديد من الدراسات الى أن شركات المراجعة العالمية الكبرى تكون أكثر استقلالية لعدم رغبتها في المغامرة بسمعتها وتوجهها نحو ابداء الرأي الفني المحايد بشأن عدالة القوائم المالية حفاظاً على سمعتها، بينما أشارت مجموعة أخرى من الدراسات الى أن استقلالية المراجع الخارجي يمكن قياسها اعتماداً على وجود أتعاب مدفوعة نظير أي خدمات استشارية مقدمة الى الشركة بما يقدر في استقلاليته. وبناء على ذلك، يمكن للباحث عرض قياس استقلالية المراجع الخارجي من خلال الخاصيتين التاليتين:

- **حجم المراجع الخارجي كمحدد لاستقلاليته**، ويمكن قياسها بمتغير وهي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود مراجع من الشركات العالمية الكبرى، والقيمة صفر فيما عدا ذلك.
 - **تقاضي المراجع الخارجي لأتعاب استشارية كمحدد لاستقلاليته**، ويمكن قياسها بمتغير وهي يأخذ القيمة (١) في حالة عدم تقاضي المراجع الخارجي لأتعاب استشارية، والقيمة صفر فيما عدا ذلك.
- ويلاحظ مما سبق أن زيادة القيمة نحو (١) تشير الى زيادة مستوى استقلالية المراجع الخارجي، وبناء على ذلك يمكن قياسها بمقياس تراكمي يأخذ في حسابه مجموع القيمة للمقياس الأول والثاني على أن يكون الحد الأقصى (٢) في حالة أعلى مستويات الاستقلالية والقيمة (١) اذا استوفي أحد شرطي الاستقلالية، والقيمة صفر في حالة عدم وجود الاستقلالية.

ثالثاً: المتغير التابع للدراسة (الممارسات الاحتياطية للمحاسبة):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في الممارسات الاحتياطية للمحاسبة، ويمكن قياسها من خلال الذي يتمثل في فجوة الخيارات المحاسبية، ولغرض قياس مستوى الممارسات الاحتياطية بالقوائم المالية يمكن للباحث استخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء والذي تم تطويره من قبل دراسة (Kothari et al. 2005)، بحيث تمثل القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية المستخرجة من ذلك النموذج مقياس عكسي لجودة الاستحقاقات، ومن ثم مستوى الممارسات الاحتياطية. ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$TACC/LagTA = \alpha_0 + \alpha_1(1/LagTA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha_3(LagROA) + \alpha_4(PPE/LagTA) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث أن:

$TACC$ = المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية؛

ΔREV = التغير في صافي المبيعات؛

ΔREC = التغير في صافي العملاء وأوراق القبض؛

$LagROA$ = العائد على الأصول للسنة السابقة، ويساوي صافي الدخل للسنة السابقة من واقع قائمة

التدفقات النقدية مقسومًا على إجمالي أصول السنة السابقة؛

PPE = إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك)؛

$LagTA$ = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

وسيتم تشغيل هذا النموذج رقم (١) باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة لكافة القطاعات معاً على أن يتم استخدام قيمة بواق النموذج كمقياس للاستحقاقات الاختيارية، فكلما زادت قيمة تلك الاستحقاقات بغض النظر عن إشارتها دل ذلك على احتمالية وجود أخطاء أو تلاعب أو غش في رقم الأرباح، ومن ثم تشير إلى ارتفاع مستوى الممارسات الاحتيالية بالقوائم المالية.

رابعاً: المتغيرات الضابطة:

تتمثل المتغيرات الضابطة في المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، والتي تم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار، وأحياناً قد يطلق عليها المتغيرات الحاكمة أو الرقابية. وقام الباحث باستخدام العديد من المتغيرات الضابطة والتي تم استخدامها كمحددات أو ثبت لها تأثير كبير على مستوى الممارسات الاحتيالية وذلك في ضوء الدراسات السابقة. وتتمثل هذه المتغيرات في حجم الشركة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى اجمالي الأصول، ومؤشر الخسارة، ومعدل نمو المبيعات. وفيما يلي توضيح لكيفية قياس هذه المتغيرات الحاكمة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤): المتغيرات الحاكمة

المتغير	الرمز	التفسير
حجم الشركة	Size	حجم الشركة، وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول؛
الرافعة المالية	LEV	وهي نسبة الديون الى اجمالي الأصول؛
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى اجمالي الأصول	CFO	وهي نسبة التدفقات النقدية التشغيلية مقسومة على اجمالي الأصول؛
مؤشر الخسارة	Loss	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود خسارة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛
معدل نمو المبيعات	REV Growth	مبيعات السنة الحالية مطروحاً منها مبيعات السنة السابقة ومقسومة على مبيعات السنة السابقة؛

وتأسيساً على العرض السابق للمتغيرات الضابطة قام الباحث برصد هذه المتغيرات وادراجها ضمن نماذج اختبارات الفروض الاحصائية للتحكم في تأثيرها وضمان حيادية تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة.

نموذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة:

في اطار ما تسعى اليه الدراسة من اختبار الفروض الاحصائية يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة في ضوء العلاقات المباشرة، ومن ثم يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفروض الاحصائية على النحو التالي:

أولاً: نموذج تحليل العلاقة بين دور لجان المراجعة والممارسات الاحتياطية للمحاسبة:

يتنبأ الفرض الأول للدراسة بتحليل أثر دور لجان المراجعة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة. ويمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة على النحو التالي:

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC_Ind.) + \beta_2 (AC_Size) + \beta_3 (AC_Meet) + \beta_4 (AC_Exp) + \beta_5 (Size) + \beta_6 (LEV) + \beta_7 (CFO) + \beta_8 (Rev_Growth) + \varepsilon$$

(1)

وحرصاً من الباحث على تجنب مشاكل الازدواج الخطي في اطار انقسام خصائص لجان المراجعة الى أربعة خصائص رئيسية يمكن للباحث تقسيم نموذج الدراسة الأصلي الى مجموعة من النماذج الفرعية التي تعبر عن التوجه الرئيسي لكل متغير على حدة، ومن ثم يمكن للباحث إعادة صياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة وفقاً للفروض الفرعية على الشكل التالي:

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC_Ind.) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Loss) + \beta_6 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (1-1)$$

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC_Size) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Loss) + \beta_6 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (1-2)$$

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC_Meet) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Loss) + \beta_6 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (1-3)$$

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC_Exp) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Loss) + \beta_6 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (1-4)$$

ثانياً: نموذج تحليل العلاقة بين استقلالية المراجع الخارجي والممارسات الاحتيالية للمحاسبة:

يتنبأ الفرض الثاني للدراسة بتحليل أثر خصائص المراجع الخارجي على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. ويمكن صياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (BigN) + \beta_2 (C_Fees) + \beta_3 (Au_Ind.) + \beta_4 (Size) + \beta_5 (LEV) + \beta_6 (CFO) + \beta_7 (Loss) + \beta_8 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (2)$$

وحرصاً من الباحث على تجنب مشاكل الازدواج الخطي في اطار انقسام خصائص استقلالية المراجع الخارجي الى خاصيتين رئيسيتين يمكن للباحث تقسيم نموذج الدراسة الأصلي الى مجموعة من النماذج الفرعية التي تعبر عن التوجه الرئيسي لكل متغير على حدة، ومن ثم يمكن للباحث اعادة صياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة وفقاً للفروض الفرعية على الشكل التالي:

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (BigN) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Loss) + \beta_6 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (2-1)$$

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (C_Fees) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Loss) + \beta_6 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (2-2)$$

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (Au_Ind.) + \beta_2 (Size) + \beta_3 (LEV) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Loss) + \beta_6 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (2-3)$$

ثالثاً: نموذج تحليل أثر التكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع الخارجي على الممارسات

الاحتيالية للمحاسبة:

يتنبأ الفرض الثالث للدراسة بتحليل أثر التكامل بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع الخارجي على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة. ونظراً لانقسام الخصائص الفرعية للمتغيرات المستقلة الى العديد من الخصائص فانه يمكن الاعتماد على نموذج اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة وتعديله بالأثر المشترك للفرض الثاني، وذلك على النحو التالي:

- اختبار أثر التكامل بين حجم المراجع الخارجي كمحدد للاستقلالية وخصائص لجان المراجعة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة:

سيقوم الباحث بصياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الفرعي الأول من خلال توصيف نموذج انحدار متعدد يربط بين التكامل بين حجم المراجع الخارجي كمحدد للاستقلالية وخصائص لجان المراجعة والممارسات الاحتياطية للمحاسبة على النحو التالي:

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC.Ind. \times BigN) + \beta_2 (AC.Size \times BigN) + \beta_3 (AC.Meet \times BigN) + \beta_4 (AC.Exp. \times BigN) + \beta_5 (Size) + \beta_6 (LEV) + \beta_7 (CFO) + \beta_8 (Loss) + \beta_8 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (3-1)$$

- اختبار أثر التكامل بين تقاضي المراجع الخارجي لأتعاب استشارية كمحدد للاستقلالية وخصائص لجان المراجعة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة:

سيقوم الباحث بصياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الفرعي الثاني من خلال توصيف نموذج انحدار متعدد يربط بين التكامل بين تقاضي المراجع الخارجي لأتعاب استشارية كمحدد للاستقلالية وخصائص لجان المراجعة والممارسات الاحتياطية للمحاسبة على النحو التالي:

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC.Ind. \times C.Fees) + \beta_2 (AC.Size \times C.Fees) + \beta_3 (AC.Meet \times C.Fees) + \beta_4 (AC.Exp. \times C.Fees) + \beta_5 (Size) + \beta_6 (LEV) + \beta_7 (CFO) + \beta_8 (Loss) + \beta_8 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (3-2)$$

- اختبار أثر التكامل بين الدرجة الكلية لاستقلالية المراجع الخارجي وخصائص لجان المراجعة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة:

سيقوم الباحث بصياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الفرعي الثالث من خلال توصيف نموذج انحدار متعدد يربط بين التكامل بين الدرجة الكلية لاستقلالية المراجع الخارجي وخصائص لجان المراجعة والممارسات الاحتياطية للمحاسبة على النحو التالي:

$$ACC_Resid = \beta_0 + \beta_1 (AC.Ind. \times Au.Ind.) + \beta_2 (AC.Size \times Au.Ind.) + \beta_3 (AC.Meet \times Au.Ind.) + \beta_4 (AC.Exp. \times Au.Ind.) + \beta_5 (Size) + \beta_6 (LEV) + \beta_7 (CFO) + \beta_8 (Loss) + \beta_8 (Rev_Growth) + \varepsilon \quad (3-3)$$

نتائج اختبارات الفروض الاحصائية:

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة الى تحليل العلاقات المباشرة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة في ظل استخدام نماذج اختبارات الفروض الاحصائية المتمثلة في نماذج الانحدار المتعدد، وذلك من خلال المراحل الثلاث التالية:

أولاً: نتائج تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والممارسات الاحتيالية للمحاسبة:

يمكن للباحث تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والممارسات الاحتيالية للمحاسبة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) الخاص باختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة وفروعه، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (١) وفروعه عن الجدول رقم (٤-٢-٨).

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٢-٨) جودة القوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ $11,7\%$ ، $17,7\%$ ، 32% ، $12,50\%$ على التوالي، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (١) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الممارسات الاحتيالية للمحاسبة بنسبة $11,7\%$ ، $17,7\%$ ، 32% ، $12,50\%$ على التوالي، لكلٍ من استقلالية لجن المراجعة، وحجمها، وعدد اجتماعاتها، والخبرة المالية والمحاسبية لها، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفروض رقم (١) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

جدول رقم (٥): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة

Variables	Panel A			Panel B			Panel C			Panel D		
	β Coef.	T	Sig.	β Coef.	T	Sig.	β Coef.	T	Sig.	β Coef.	T	Sig.
Cons.	0.101	6.612	0.000	0.111	7.607	0.000	0.108	8.685	0.000	0.096	6.566	0.000
AC.Ind.	-0.005	-5.242	0.000	---	---	---	---	---	---	---	---	---
AC.Size	---	---	---	-0.006	-7.043	0.000	---	---	---	---	---	---
AC.Meet	---	---	---	---	---	---	-0.007	-10.881	0.000	---	---	---
AC.Exp	---	---	---	---	---	---	---	---	---	-0.011	-5.506	0.000
SIZE	0.002	2.014	0.045	0.002	2.300	0.022	0.002	2.089	0.038	0.003	2.546	0.011
LEV	-0.019	-0.611	0.542	-0.018	-0.609	0.543	-0.022	-0.817	0.414	-0.016	-0.525	0.600
CFO	0.009	0.498	0.619	0.016	0.868	0.386	0.031	1.896	0.059	0.020	1.106	0.270
Loss	-0.008	-1.633	0.104	-0.010	-2.071	0.039	-0.004	-0.889	0.375	-0.008	-1.649	0.100
Rev_Growth	-0.015	-0.363	0.717	-0.014	-0.361	0.718	0.024	0.689	0.491	-0.013	-0.311	0.756
N	284			284			284			284		
R2	11.70%			17.70%			32.00%			12.50%		
F. Value	6.128			9.927			21.743			6.615		
Model Sig.	0.000			0.000			0.000			0.000		
DW	1.959			1.953			1.996			1.947		

وعلاوة على ذلك، يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٦,١٢٨، ٩,٩٢٧، ٢١,٧٤٣، ٦,٦١٥ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪ حيث أن معنوية كافة النماذج تبلغ ٠,٠٠٠، كما يتضح اقتراب قيم Durbin Watson من ٢ وهو ما يشير الى جودة نماذج اختبار الفروض الاحصائية حيث أنها تبلغ ١,٩٥٩، ١,٩٥٣، ١,٩٩٦، ١,٩٤٧ على التوالي.

وبالنظر الى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل AC.Ind الخاص باستقلالية لجنة المراجعة حيث أن ($\beta = -0.005$; $t\text{-Stat.} = -5.242 > 2$; $\text{Sig} < 5\%$) كما أنه يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى استقلالية لجان المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتيالية في المحاسبة. كما تبين معنوية المتغير الضابط SIZE الخاص بالحجم حيث أن ($\beta = 0.002$; $t\text{-Stat.} = 2.014 > 2$; $\text{Sig} < 5\%$) ويحمل اشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل AC.Size الخاص بحجم لجنة المراجعة حيث أن ($\beta = -0.006$; $t\text{-Stat.} = -7.043 > 2$; $\text{Sig} < 5\%$) كما أنه يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى حجم لجان المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتيالية في المحاسبة. كما تبين معنوية المتغيرات الضابطة SIZE & Loss الخاصة بالحجم ومؤشر الخسارة حيث أن ($\beta = 0.002, -0.010$; $t\text{-Stat.} = 2.300, -2.071 > 2$; $\text{Sig} < 5\%$)، ويحمل الأول اشارة موجبة والأخير سالبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، بينما يؤدي ارتفاع مؤشر الخسارة الى انخفاض قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لحجم لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.

وتشير نتائج العمود الثالث (Panel C) الى معنوية المتغير المستقل AC.Meet الخاص بعدد اجتماعات لجنة المراجعة حيث أن ($\beta = -0.007$; $t\text{-Stat.} = -10.881 > 2$; $\text{Sig} < 5\%$) كما أنه يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع عدد اجتماعات لجان المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتيالية في المحاسبة. كما تبين معنوية المتغير الضابط SIZE الخاص بالحجم حيث أن ($\beta = 0.002$; $t\text{-Stat.} = 2.014 > 2$; $\text{Sig} < 5\%$) ويحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى حجم لجان المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لعدد اجتماعات لجان المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.

($Stat. = 2.089 > 2$; $Sig < 5\%$)، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتياطية للمحاسبة.

وأخيراً، تشير نتائج العمود الرابع (Panel D) الى معنوية المتغير المستقل AC.Exp الخاص بالخبرة المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة حيث أن ($\beta = -0.011$; $t\text{-Stat.} = -5.506 > 2$; $Sig < 5\%$) كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع الخبرة المالية والمحاسبية بلجان المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتياطية في المحاسبة. كما تبين معنوية المتغير الضابط SIZE الخاص بالحجم حيث أن ($\beta = 0.003$; $t\text{-Stat.} = 2.546 > 2$; $Sig < 5\%$)، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الرابع للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للخبرة المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتياطية للمحاسبة.

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الاحصائي الأول للدراسة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لخصائص (دور) لجان المراجعة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة.

ثانياً: نتائج تحليل العلاقة بين استقلالية المراجع الخارجي والممارسات الاحتياطية للمحاسبة:

يمكن للباحث تحليل العلاقة بين استقلالية المراجع الخارجي والممارسات الاحتياطية للمحاسبة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (٢) الخاص باختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة وفروعه، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (٢) وفروعه عن الجدول رقم (٤-٢-٩) التالي:

جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة

Variables	Panel A			Panel B			Panel C		
	β Coef.	T	Sig.	β Coef.	T	Sig.	β Coef.	T	Sig.
Cons.	0.067	4.756	0.000	0.066	4.740	0.000	0.068	4.873	0.000
BigN	-0.011	-2.100	0.037	---	---	---	---	---	---
C.Fees	---	---	---	-0.011	-2.173	0.031	---	---	---
Au.Ind.	---	---	---	---	---	---	-0.008	-2.515	0.012
SIZE	0.003	2.546	0.011	0.002	2.264	0.024	0.003	2.407	0.017
LEV	-0.008	-0.246	0.806	-0.005	-0.147	0.883	-0.006	-0.184	0.854
CFO	0.020	1.063	0.289	0.024	1.240	0.216	0.023	1.216	0.225
Loss	-0.005	-0.919	0.359	-0.004	-0.730	0.466	-0.004	-0.734	0.464
Rev_Growth	-0.002	-0.056	0.955	0.003	0.076	0.940	-0.005	-0.123	0.902
N	284			284			284		
R2	4.50%			4.60%			5.10%		
F. Value	3.166			3.220			3.495		
Model Sig.	0.000			0.000			0.000		
DW	1.942			1.955			1.948		

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٢-٩) جودة القوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 0.45% ، 0.46% ، 0.41% على التوالي، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الممارسات الاحتياطية للمحاسبة بنسبة 0.45% ، 0.46% ، 0.41% على التوالي، لكل من مؤشر حجم المراجع الخارجي، ومؤشر الأتعاب الاستشارية، والدرجة الكلية لمؤشر الاستقلالية، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وعلاوة على ذلك، يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ $3,166$ ، $3,220$ ، $3,495$ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية 5% حيث أن معنوية كافة النماذج تبلغ 0.000 ، كما يتضح اقتراب قيم Durbin Watson من 2 وهو ما يشير الى جودة نماذج اختبار الفروض الاحصائية حيث أنها تبلغ $1,942$ ، $1,955$ ، $1,948$ على التوالي.

وبالنظر الى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل BigN الخاص بحجم المراجع الخارجي كمؤشر للاستقلالية حيث أن $(\beta = -0.011; t\text{-Stat.} = -2.100 > 2; \text{Sig} < 5\%)$ كما أنه يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى استقلالية المراجع الخارجي بدلالة الحجم (أي من خلال زيادة حجم المراجع) يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتياطية في المحاسبة. كما تبين معنوية المتغير الضابط SIZE الخاص بالحجم حيث أن $(\beta = 0.003; t\text{-Stat.} = 2.546 > 2; \text{Sig} < 5\%)$ ، ويحمل اشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة الحجم على مستوى الممارسات الاحتياطية للمحاسبة.

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل C.Fees الخاص بأتعاب المراجع الخارجي الاستشارية كمؤشر للاستقلالية حيث أن $(\beta = -0.011; t\text{-Stat.} = -2.173 > 2; \text{Sig} < 5\%)$ كما أنه يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب (أي من خلال انخفاض حجم الأتعاب الاستشارية) يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتياطية في المحاسبة. كما تبين معنوية المتغير الضابط SIZE الخاص بالحجم حيث أن $(\beta = 0.002; t\text{-Stat.} = 2.546 > 2; \text{Sig} < 5\%)$

($\text{Sig} < 5\%$; $\text{Stat.} = 2.264 > 2$)، ويحمل اشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعباب على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.

وأخيراً، تشير نتائج العمود الثالث (Panel C) الى معنوية المتغير المستقل Au.Ind الخاص بالدرجة الكلية لمؤشر استقلالية المراجع الخارجي حيث أن ($\text{Sig} < 5\%$; $\text{t-Stat.} = -2.515 > 2$; $\beta = -0.008$) كما أنه يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى استقلالية المراجع الخارجي بدلالة الدرجة الكلية يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتيالية في المحاسبة. كما تبين معنوية المتغير الضابط SIZE الخاص بالحجم حيث أن ($\text{Sig} < 5\%$; $\text{t-Stat.} = 2.407 > 2$; $\beta = 0.003$)، ويحمل اشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة الدرجة الكلية على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.

ثالثاً: نتائج تحليل العلاقة بين الأثر التكاملي لخصائص لجنة المراجعة واستقلالية المراجع الخارجي

والممارسات الاحتيالية للمحاسبة:

يمكن للباحث تحليل العلاقة بين الأثر التكاملي لخصائص لجنة المراجعة واستقلالية المراجع الخارجي والممارسات الاحتيالية للمحاسبة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (٣) الخاص باختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة وفروعه، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (٣) وفروعه عن الجدول رقم (٤-٢-١) التالي:

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة

Variables	Panel A			Variables	Panel B			Variables	Panel C		
	β Coef.	T	Sig.		β Coef.	T	Sig.		β Coef.	T	Sig.
Cons.	0.071	5.254	0.000	Cons.	0.068	5.020	0.000	Cons.	0.072	5.414	0.000
AC.Ind. $\times$ BigN	0.004	1.393	0.165	AC.Ind. $\times$ C.Fees	0.003	1.021	0.308	AC.Ind. $\times$ Au.Ind.	0.002	1.174	0.242
AC.Size $\times$ BigN	-0.002	-0.787	0.432	AC.Size $\times$ C.Fees	-0.004	-1.357	0.176	AC.Size $\times$ Au.Ind.	-0.002	-1.086	0.279
AC.Meet $\times$ BigN	-0.005	-4.587	0.000	AC.Meet $\times$ C.Fees	-0.003	-3.534	0.000	AC.Meet $\times$ Au.Ind.	-0.003	-4.696	0.000
AC.Exp $\times$ BigN	0.002	0.349	0.727	AC.Exp $\times$ C.Fees	0.005	0.960	0.338	AC.Exp $\times$ Au.Ind.	0.002	0.696	0.487
SIZE	0.003	2.603	0.010	SIZE	0.002	2.046	0.042	SIZE	0.002	2.317	0.021
LEV	-0.012	-0.400	0.689	LEV	0.002	0.069	0.945	LEV	-0.005	-0.164	0.870
CFO	0.030	1.649	0.100	CFO	0.032	1.710	0.088	CFO	0.034	1.861	0.064
Loss	-0.002	-0.428	0.669	Loss	-0.002	-0.342	0.732	Loss	-0.001	-0.170	0.865
Rev_Growth	-0.001	-0.024	0.981	Rev_Growth	0.013	0.327	0.744	Rev_Growth	0.002	0.050	0.960
N	284			N	284			N	284		
R2	15.50%			R2	13.50%			R2	17.50%		
F. Value	5.604			F. Value	4.754			F. Value	6.469		
Model Sig.	0.000			Model Sig.	0.000			Model Sig.	0.000		
DW	1.952			DW	1.913			DW	1.916		

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٢-١٠) جودة القوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ١٥,٥٪، ١٣,٥٪، ١٧,٥٪ على التوالي، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (٣) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في الممارسات الاحتيالية للمحاسبة بنسبة ١٥,٥٪، ١٣,٥٪، ١٧,٥٪ على التوالي، لكلٍ من العلاقة التفاعلية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الحجم وكافة خصائص لجان المراجعة، والعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب الاستشارية وكافة خصائص لجان المراجعة، والعلاقة التفاعلية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الدرجة الكلية وكافة خصائص لجان المراجعة، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٣) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وعلاوة على ذلك، يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٥,٦٠٤، ٤,٧٥٤، ٦,٤٦٩ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪ حيث أن معنوية كافة النماذج تبلغ ٠,٠٠٠، كما يتضح اقتراب قيم Durbin Watson من ٢ وهو ما يشير الى جودة نماذج اختبار الفروض الاحصائية حيث أنها تبلغ ١,٩٥٢، ١,٩١٣، ١,٩١٦ على التوالي.

وبالنظر الى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحث معنوية المتغير $AC.Meet \times BigN$ الخاص بالعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة حيث أن $(\beta = -0.005; t-Stat. = -4.587 > 2; Sig < 5\%)$ كما أنه يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتيالية في المحاسبة. وتبين عدم معنوية العلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الحجم وبقية خصائص لجان المراجعة المتمثلة في الاستقلالية والحجم والخبرة المالية والمحاسبية حيث أن $(\beta = 0.004, -0.002, 0.002; t-Stat. = 1.393, -1.393, 1.393 < 2; Sig > 5\%)$ كما تبين معنوية المتغير الضابط SIZE الخاص بالحجم حيث أن $(\beta = 0.003 > 2; Sig < 5\%)$ ويحمل اشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الأول جزئياً للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) يتبين للباحث معنوية المتغير $AC.Meet \times C.Fees$ الخاص بالعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب الاستشارية وعدد اجتماعات لجنة المراجعة حيث أن ($\beta = -0.003$; $t\text{-Stat.} = -3.534 > 2$; $Sig < 5\%$) كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب الاستشارية وعدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتياطية في المحاسبة. وتبين عدم معنوية العلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب الاستشارية وبقيّة خصائص لجان المراجعة المتمثلة في الاستقلالية والحجم والخبرة المالية والمحاسبية حيث أن ($\beta = 0.002$; $t\text{-Stat.} = 1.021, -1.357, 0.960 < 2$; $Sig > 5\%$). $SIZE$ الخاص بالحجم حيث أن ($\beta = 0.002$; $t\text{-Stat.} = 2.046 > 2$; $Sig < 5\%$) ، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الثاني جزئياً للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب الاستشارية وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتياطية للمحاسبة.

وأخيراً، تشير نتائج العمود الثالث (Panel C) الى معنوية المتغير $AC.Meet \times Au.Ind$ الخاص بالعلاقة التكاملية بين الدرجة الكلية لمؤشر استقلالية المراجع الخارجي وعدد اجتماعات لجنة المراجعة حيث أن ($\beta = -0.003$; $t\text{-Stat.} = -4.696 > 2$; $Sig < 5\%$) كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التكاملية بين الدرجة الكلية لمؤشر استقلالية المراجع الخارجي وعدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى الممارسات الاحتياطية في المحاسبة. وتبين عدم معنوية العلاقة التكاملية بين الدرجة الكلية لمؤشر استقلالية المراجع الخارجي وبقيّة خصائص لجان المراجعة المتمثلة في الاستقلالية والحجم والخبرة المالية والمحاسبية حيث أن ($\beta = 0.002, -0.002, 0.002$; $t\text{-Stat.} = 1.174, -1.086, 0.696 < 2$; $Sig > 5\%$). $SIZE$ الخاص بالحجم حيث أن ($\beta = 0.002$; $t\text{-Stat.} = 2.317 > 2$; $Sig < 5\%$) ، ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير الى أن زيادة حجم الشركة يؤدي الى ارتفاع قدرة ادارة الشركة على الممارسات الاحتياطية للمحاسبة. وبالتالي يمكن للباحث قبول الفرض الفرعي الثالث جزئياً للدراسة على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين الدرجة الكلية لمؤشر استقلالية المراجع الخارجي وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتياطية للمحاسبة.

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الاحصائي الثالث للدراسة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثالث للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي وخصائص لجنة المراجعة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. النتائج:

في اطار ما تم الاعتماد عليه من مقاييس لمتغيرات الدراسة الخاصة بخصائص لجان المراجعة المتمثلة في استقلاليته وحجمها وعدد اجتماعاتها والخبرة المالية بها، وكذلك مقاييس مؤشرات استقلالية المراجع الخارجي بدلالة الحجم والأتعاب الاستشارية، وأخيراً نموذج جونز لقياس مستوى الاستحقاقات المحاسبية، وبالتطبيق على عينة الدراسة من الشركات الأردنية توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج العملية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- وجود تأثير عكسي لخصائص (دور) لجان المراجعة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، وتنقسم هذه النتيجة الى مجموعة من النتائج الفرعية على النحو المبين أدناه:
 - يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي لحجم لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي للخبرة المالية والمحاسبية بلجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
- وجود تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة الدرجة الكلية على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، وتنقسم هذه النتيجة الى مجموعة من النتائج الفرعية على النحو المبين أدناه
 - يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة الحجم على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي لاستقلالية المراجع الخارجي بدلالة الدرجة الكلية على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.

- وجود تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي وخصائص لجنة المراجعة على الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، وتنقسم هذه النتيجة الى مجموعة من النتائج الفرعية على النحو المبين أدناه
 - يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين استقلالية المراجع الخارجي بدلالة مؤشر الأتعاب الاستشارية وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
 - يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التكاملية بين الدرجة الكلية لمؤشر استقلالية المراجع الخارجي وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الممارسات الاحتيالية للمحاسبة.
- التوصيات:**
- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بالدراسة النظرية والعملية يمكن للباحث توجيه مجموعة من التوصيات التي ينبغي أن تكون محل اهتمام الهيئات المهنية والشركات والعاملين بها، وتمثل تلك التوصيات في:
- ينبغي على هيئة سوق عمان المالي تشجيع الممارسات الافصاحية عن آليات الحوكمة الخاصة بالشركة في سوق الأوراق المالية.
 - ينبغي على كافة الأطراف ذوي المصلحة بالشركة قراءة المؤشرات المختلفة الدالة على استقلالية الممارسات المختلفة للمراجع الخارجي وللجان المراجعة على حد سواء.
 - ينبغي على الهيئات المهنية ابتكار المؤشرات المختلفة لقياس مستوى استقلالية الآليات المختلفة للحوكمة الداخلية مثل لجان المراجعة والخارجية مثل المراجع الخارجي.
 - ينبغي على الهيئات المهنية الخاصة بتطوير معايير المراجعة السعي الدؤوب نحو تطوير معايير المراجعة بما يسمح بتحقيق الاستقلالية الكاملة للمراجع الخارجي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو زيد، عماد الدين، والجمل، هالة. (٢٠٢١). "أداء المراجعين الخارجيين وتأثيره على جودة التقارير المالية في الشركات الأردنية". *مجلة المحاسبة والمالية*، ١٦(2)، ١٢٣-١٤٠.
- البرغوثي، سامر. (٢٠٢٣). "أثر حجم شركة المراجعة على استقلالية المراجعين: دراسة مقارنة". *مجلة الشفافية والمراجعة*، ١٨(2)، ٥٢-٦٨.
- بعلاش، عصام (٢٠١٩) مساهمة لجان المراجعة في ضبط التقارير المالية لشركات المساهمة _ دراسة ميدانية (أطروحة دكتوراه) جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، دولة الجزائر.
- البقاعي، فهد، والقيسي، ريم. (٢٠٢٠). "التحديات التي تواجه المراجعين الخارجيين في الأردن: تحليل نقدي". *مجلة الدراسات المحاسبية*، ١٩(3)، ٨٥-١٠١.
- بوسنة، حمزة (٢٠٢٠). أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية: أدلة إضافية مجلة البشائر الاقتصادية، ٦(٢)، ٧٣٤-٧٤٩.
- الجبالي، عادل. (٢٠٢٤). "أثر ضعف المراجعين الخارجيين على أداء شركات المقاولات الأردنية". *مجلة الشؤون الاقتصادية*، ٢٠(2)، ٥٥-٧٠.
- الحسيني، نادر، والعلي، سارة. (٢٠٢٣). "أثر التدريب والتطوير على فعالية المراجعين الخارجيين في الأردن". *مجلة تطوير الأداء المالي*، ٢١(2)، ٧٧-٩٢.
- الخالدي، محمود، وعائشة، منى. (٢٠٢٢). "تحسين التنسيق بين لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين: دراسة تجريبية". *مجلة تطوير الأداء المالي*، ٢٢(3)، ١٠٥-١٢٠.
- خليفاتي، جمال (٢٠١٦). "جودة المعلومات المحاسبية: بين اختلاف قدرات الانظمة المحاسبية وتعقد احتياجات المستعملين" *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ٢٩، 448-460.
- الخليلي، مئينة عبدالرحمن، هاشم، هبه جمال، ابو العلا، محمد ابراهيم، سالم، يسرى أمين، 2022، (دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر الثقة بين الشركات وأصحاب المصالح في ضوء تقارير الاستدامة) *مجلة العلوم الانسانية والطبيعية* ١٣، ٢، ٢٣٢، ٢٠٨.
- خنيش، اسماعيل، (٢٠٢٢) "مدى استقلالية المراجع الخارجي وأثره على جودة القوائم المالية" *مجلة قضايا معرفة*، ٢٢، ١٧٤-١٥٧.

- الزعبي، ماجد. (٢٠٢٤). "أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الشركات الأردنية". *مجلة الاقتصاد والتنمية*، ٣٠(١)، ٢٨-١٥.
- الزعبي، نادية، والبرغوثي، محمود. (٢٠٢١). "الشفافية في تقارير لجان المراجعة: دراسة تحليلية". *مجلة الشفافية والمراجعة*، ١٦(٤)، ١٠٥-٩١.
- السالم، محمد. (٢٠٢٢). "تأثير الحوكمة على الاحتيال المالي". *مجلة الدراسات المالية*، ١٠(٣)، ١٢١-١٣٨.
- السماك، عماد. (٢٠٢٣). "تأثير ضعف الرقابة المالية على الأداء المالي لشركة زين". *مجلة الاقتصاد والتدقيق*، ٢٢(١)، ٨٠-٦٥.
- الشريدة، أحمد. (٢٠٢٤). "دور المراجعين الخارجيين في تعزيز الشفافية المالية: دراسة حالة شركة الصافي للألبان". *مجلة المحاسبة والتدقيق*، ١٩(١)، ٥٥-٤٠.
- الشريدة، سعيد، والخطيب، لمى. (٢٠٢٢). "تقييم فعالية المراجعين الخارجيين في مكافحة الفساد المالي في الأردن". *مجلة مكافحة الفساد*، ١٢(١)، ٦٨-٥٤.
- الطراونة، جمانة. (٢٠٢٣). "تحليل فعالية لجان المراجعة في قطاع الألبان الأردني". *مجلة الإدارة المالية*، ١٧(٤)، ٧٥-٦٠.
- عبدالله، زكريا. (٢٠٢٤). "الرقابة المالية ولجان المراجعة: دراسة تجريبية على الشركات الأردنية". *مجلة الاقتصاد والتدقيق*، ٢١(٣)، ٧٠-٥٥.
- العبيدي، فادي. (٢٠٢٣). "تأثير ضعف لجان المراجعة على استقرار الشركات في قطاع البناء والتشييد". *مجلة الإدارة الأردنية*، ٢٢(٣)، ٨٠-٦٥.
- عدلان، اشراقه مهدي، حمد، بسمان علي. (٢٠٢٣). "اثر استقلالية مراجع الحسابات على الأداء المالي (دراسة ميدانية- ديوان المراجعة القومي)". *مجلة العلوم الانسانية والطبيعية*، ٤، ١٠، ٤٣٢-٦٥٦.
- العماوي، عادل. (٢٠٢٣). "تحليل أداء لجان المراجعة في الشركات الكبرى في الأردن: حالة شركة زين". *مجلة الإدارة الأردنية*، ٢٠(٢)، ٥٥-٤٠.
- العمري، أحمد، ونواف، سامي. (٢٠٢٢). "تأثير وضوح المسؤوليات في لجان المراجعة على جودة الرقابة المالية". *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، ١٩(١)، ١٠٥-٨٩.

- العمري، أحمد، ونواف، سامي. (٢٠٢٤). "تطبيق آليات الإبلاغ لتعزيز استقلالية المراجعين: دراسة ميدانية". *مجلة الحوكمة والرقابة المالية*، ٢٢(4)، ٨٧-١٠٣.
- الغامدي، فهد، والحافظ، سلوى. (٢٠٢٢). "أثر الاستقلالية على فعالية لجان المراجعة: دراسة تطبيقية". *مجلة الإدارة والحوكمة*، ١٨(٢)، ٤٥-٦٠.
- الفاضل، فائق و الشمري، محمد (٢٠٢٠). *اجراءات المدقق الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية-دراسة استطلاعية* مجلة كلية الرافدين الجامعية للعلوم ISSN: 1681-6870 ، ISSN ٢٧٩-٢٢٩٣، (٢)، ١٥٠-١٦٦.
- الفايز، رانيا، والعساف، أحمد. (٢٠٢٣). "أثر الاستقلالية على فعالية المراجعين الخارجيين: دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية". *مجلة الحوكمة والمالية*، ٢٠(2)، ١١٣-١٣٠.
- الفقيه، رنا، والتميمي، هاني. (٢٠٢٠). "تقييم فعالية لجان المراجعة في الشركات الأردنية: دراسة حالة". *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ٢٢(3)، ١١٢-١٣٠.
- كساب، ياسر السيد (٢٠٢٤) *أثر خصائص لجان المراجعة علي جودة المراجعة -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية*، مجلة جامعة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ٨، ٢، ١١٧-١٦٦.
- المحيسن، محمود. (٢٠٢٣). "أثر ضعف المراجعين الخارجيين على شركات التأمين في الأردن". *مجلة الشؤون المالية والتأمين*، ١٨(3)، ٥٠-٦٥.
- الملاح، نادر، وأبو هلاله، ليلي. (٢٠٢٢). "تأثير التدريبات والتطوير المستمر على فعالية لجان المراجعة في الأردن". *مجلة التدريب والتطوير الإداري*، ١٩(2)، ٨٩-١٠٥.
- المهيدات، سارة. (٢٠٢٤). "تحليل فعالية لجان المراجعة في الشركات التأمينية الأردنية". *مجلة الرقابة المالية*، ٢١(2)، ٧٥-٩٠.
- الهباهبة، عادل، والنعيمات، هالة. (٢٠١٩). "التحديات التي تواجه لجان المراجعة في تحقيق فعالية الرقابة في القطاع المصرفي الأردني". *مجلة البحوث المصرفية*، ١٤(1)، ٥٥-٧٠.
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين، (٢٠١٨)، *تقرير الإحصاءات الصناعية للنصف الأول من عام ٢٠١٧*، ٣٠/ كانون أول. المملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Al-Kaabi, J. A. H., & Al-Ani, S. A. M. (2020). **The Effect of Brainstorming on audit Quality and its Reflection on Detecting the Risk of Fraud** Journal of Economics and Administrative Sciences, 26(122), 501-516.
- Alqaraleh, M. H. S., & Nour, A. N. I. (2020). **The impact of the audit committee on the timeliness of the annual financial reports in Jordanian companies listed in the Amman Stock Exchange**. International Journal of Critical Accounting, 11(4), 287-298.
- Barker, R., & Teixeira, A. (2018). **Gaps in the IFRS conceptual framework**. Accounting in Europe, 15(2), 153-166.
- Fredrick, Fwadzi, 2024, **moderating role of institutional ownership on the relationship between audit committee characteristics and financial statement fraud among listed manufacturing firms in east africa** African Journal of African Journal of Emerging Issues accounting & finance (ajoei), qid emerging issues online issn: 2663 - 9335
- Ginanjar, Y. (2023). **PERILAKU KEUANGAN UMKM DI KABUPATEN MAJALENGKA PERSPEKTIF KEPRIBADIAN, SIKAP DAN PENGETAHUAN KEUANGAN**. Jurnal Akuntansi Kompetif, 6(3), 436-443.
- Kassem, R., & Turksen, U. (2021). **Role of public auditors in fraud detection: A critical review**. Contemporary Issues in Public Sector Accounting and Auditing, 105, 33-56.

- Khaksar, J., Salehi, M., & Lari DashtBayaz, M. (2022). **The relationship between auditor characteristics and fraud detection.** Journal of Facilities Management, 20(1), 79-101.
- Maylia Pramono Sari Era Mahardika, Dhini Suryandari¹ and Surya Raharja, 2022, **The audit committee as moderating the effect of hexagon's fraud on fraudulent financial statements in mining companies listed on the Indonesia stock exchange**, Pramono Sari, Accounting, Fakultas .Ekonomi, Universitas Negeri Semarang, Vol. 2 No. 1 Joly 2022: 9 - 18 .
- Nikmah, N., & Arjoen, M. R. (2023). **Financial statement fraud, audit committee and audit quality: Insight into fraud diamond theory.** International Journal of Social Service and Research, 3(3), 606-620.
- Noch, M. Y., Ibrahim, M. B. H., Akbar, M. A., Kartim, K., & Sutisman, E. (2022). **Independence And Competence On Audit Fraud Detection: Role Of Professional Skepticism As Moderating.** *Jurnal Akuntansi*, 26(1), 161-175.
- Saleem, K. S. A. (2019). **The Impact of Audit Committee Characteristics on the Creative Accounting Practices Reduction in Jordanian Commercial Banks.** Modern Applied Science, 13(6), 113-123.
- Salehi, M., & Shirazi, M. (2016). **Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure: Evidence from the Tehran Stock Exchange.** Management Research Review
- Wagener, Sebastian. (٢٠٢٤) "Accounting for the middle: motivations, extent, and limitations of middle managers' earnings management." Journal of Business Economics 94.2: 225-277.

- Witjaksono, A. (2020, December). **The Influence of Professional Skepticism, Independence, Competence, and Experience on Auditor's Ability to Detect Fraud.** In Proceedings of the 1st UMGESHIC International Seminar on Health, Social Science and Humanities (UMGESHC-ISHSSH 2020).
- Yaser Mohd Hamshari, Haitham Yousef Ali, Mohammad Ahmad Alqam, (2021) **The Relationship of Professional Skepticism to the Risks of Auditing and Internal Control, and the Discovery of Fraud and Core Errors in the Financial Statements in Jordan** , College of Administrative and Financial Sciences, 13, 2 , 1-9.